تقرير "الشال" أكد أن لدينا 50 من الهيئات والمجالس واللجان الدائمة معظمها لا حاجة له ووجودها لم يقترن بأي إنجاز

ترشيق الحكومة أولوية قصوى.. والبديل اتساع غير محتمل لخلل المالية العامة

المجلس الأعلى لشؤون المحافظات يوظف 2000 شخص للرقابة على أداء 300 موظف وتكاليف الرقابة 10 أضعاف كلفة الأداء

أكد تقرير "الشال" الاقتصادي لهذا الأسبوع، أن الكويت تمر بفترة تغيير من المأمول أن يكون جوهريا، لافتا إلى أن قطاعي النفط والتعليم أولويتان قصويان، وموضحا استحالة استمرار هذا الحجم الضخم للحكومة المرادف لضعف شديد في الإنتاجية، بما يجعل ترشيقها أولوية قصوى أيضاً، وحذر من أن البديل، هو اتساع غير محتمل لخلل المالية العامة.

وأشاد التقرير ببعض مؤشرات التغيير الإيجابي للعهد الجديد ، مثل محاربة الانتخابات الفرعية، وإحياء ملفات فساد كبرى تم طمسها، وإزالة التعديات على أملاك الدولة.

كما تناول تقرير الشال قضايا أخرى، بينها: "المتعطلون عن العمل"، و"سوق العقار المحلي"، و"نتائج البنك التجاري الكويتي – النصف الأول 2022"، والأداء الأسبوعي لبورصة الكويت.

وفي ما يلي تفاصيل ما أورده التقرير.

1. ترشيق حجم الحكومة أولوية

لم نستطع القيام بعملية حصر للهيئات والمؤسسات والمجالس واللجان الدائمة، وإنما قمنا بإحصاء ما استطعنا الاستدلال عليه، وبلغ عددها 50، معظمها لا حاجة حقيقية له، ووجوده واستمراره لم يقترن بإنجاز أي هدف، وفي كثير من الأحوال اقترن تزايد أعدادها بهبوط متصل بالإنجاز. مبررات إنشاء معظمها جاء لخلق وظائف قيادية لم يطلب ودهم وولاؤهم، وعادية لمواجهة مشكلة البطالة السافرة في اقتصاد ليس لديه مشروع تنموي لخلق فرص عمل حقيقية. كل تلك الهيئات، والأداء يتخلف، فهناك مثلاً 12 جهة رقابية للحد من الفساد، والفساد يتزايد، وجهات رقابة نوعية على التعليم، والتعليم تخلف، ومثلها البيئة والطرق والنفط. ويذكر السيد علي خاجه في برنامجه التلفزيوني بأن المجلس الأعلى لشئون المحافظات يوظف نحو 2000 موظف للرقابة على أداء نحو 300 موظف، وتكاليف الرقابة ربما 10 أضعاف تكاليف الأداء، ولا أحد يعرف ما هي الحاجة إلى المحافظات.

ذلك يعني أن للكويت أكبر حكومة في العالم، توظف نحو 80 % من العمالة المواطنة، أو مواطن واحد يعمل فيها من كل إثنين بالغين، ويبلغ عدد هيئاتها المذكورة 3 أضعاف عدد وزاراتها، بينما إنتاجية القطاع العام في هبوط متصل. ولا بأس لو كان ذلك مستداماً، فذلك النظام هش جداً ومرتبط بأوضاع سوق النفط، إن انتعشت، بدأ تفريخ تلك الهيئات، وإن كسدت، بدأ صياح العجز عن سداد الرواتب، وتأثير صانع القرار المحلي معدوم على متغيرات سوق النفط. وكل التوقعات، ودون أي استثناء، تؤكد حتمية ضعف متصل لأوضاع سوق النفط في المستقبل، وكل الدول النفطية الأقل اعتمادا على النفط، لديها خطط لخفض تدريجي أكبر في الاعتماد عليه، وحجم الحكومة الكويتية يعمل في عكس ذلك الاتجاه.

نعيد في هذه الفقرة ما هو تكرار لما ذكرناه سابقاً ومراراً، لأن هناك نوايا معلنة لإحداث تغيير مع عهد جديد، ونحن نفترض بأن ما سبق إرث قديم لا دور للإدارة القادمة في صناعته، وعليه تصبح مواجهته وترشيق كبير لحجم الحكومة أولوية قصوى. ذلك ليس فقط لأنه أمر يستحيل استدامته من زاوية العجز عن تحمل تمدده وتكلفته، وإنما لوجود تعارض إلى حد التصادم بين عمل جهة وأخرى، ولأن جزء كبير من بيروقراطية بيئة العمل العقيمة ناتج عن ضرورة الحصول على موافقات لا حصر لها من تلك الجهات، ولأن إدارتها ورقابتها ومتابعتها كلها مهمة مستحيلة.

نشعر بأن الكويت تمر بفترة تغيير نتمنى أن يكون جوهريا، فقطاعا النفط والتعليم أولويتان قصويان سبق لنا الكتابة عنهما، واستحالة إستمرار هذا الحجم الضخم للحكومة المرادف لضعف شديد في الإنتاجية، يجعل ترشيقها أولوية قصوى أيضاً، أما البديل، فهو اتساع غير محتمل لخلل المالية العامة. وبعض مؤشرات التغيير للعهد الجديد جاءت في الإتجاه الإيجابي، مثل محاربة الانتخابات الفرعية، وإحياء ملفات فساد كبرى تم طمسها، وإزالة التعديات على أملاك الدولة، وتلك قرارات لابد من دعمها، وهناك مؤشرات سلبية قد تفتح ثقباً واسعاً ونازفاً على المالية العامة، مثل بدء شراء الولاءات بإقرار بدلات ومكافآت، وهناك مؤشرات على قرارات حول انفصال عامل الكفاءة في تعيينات في وظائف قيادية ووفقاً للجينات، ولابد من التحذير منها، ونتمنى أن يتفوق الأمل بالقرارات الإصلاحية على الألم من القرارات السلبية، فقد لا تملك الكويت سوى فرصة واحدة للإصلاح.

2. المتعطلون عن العمل – 30/06/2022

أصدرت الإدارة المركزية للإحصاء خلال الأسبوع الثاني من شهر أغسطس 2022 تقريراً حول المتعطلون الكويتيون عن العمل وفق بيانات ديوان الخدمة المدنية كما في 30/06/2022، وبلغ عددهم 8،318 متعطلاً مقارنة بـ 7،668 متعطلاً في 30/06/2021، وتقدر نسبتهم إلى إجمالي عدد العاملين الكويتيين وفقاً لآخر أرقام الهيئة العامة للمعلومات المدنية والبالغ عددهم 455.7 ألف كما في 30/06/2021 بنحو 1.8 %، وهي نسبة البطالة السافرة. وخصائص تلك البطالة السافرة عادية في بعضها واستثنائية في بعضها الأخر، وسوف نستعرضها بشكل موجز ثم نعرج على ملاحظات لنا على التقرير، لعل الإدارة المركزية للإحصاء تأخذ ببعضها.

ما هو عادي، هو حجم البطالة السافرة الذي يبدو متدنيا ما دام القطاع العام قادرا على التوظيف بغض النظر عن الحاجة له، وتتوزع نسبة البطالة وفق جنس توظيف المواطنين بنحو 41 % لبطالة الذكور و59 % لبطالة الإناث، وما هو عادي هو انخفاض أعداد المتعطلين لمن مر على تعطلهم وقتاً أطول، لتبلغ نحو 29.2 % من الإجمالي لمن مر على تعطلهم ست شهور وأكثر، والأغلبية المتبقية أي 70.8 % هم المتعطلون حديثاً.

ما هو غير عادي وخطر هو خاصية ارتفاع بطالة الشباب، فنحو 76.4 % من المتعطلين أعمارهم دون الـ 29 سنة، وذلك مؤشر على استمرار عجز الاقتصاد على خلق فرص عمل، ومع الانفراج المؤقت لوضع المالية العامة، قد تحل تلك الظاهرة المرضية بمزيد من التوظيف الصوري، أو البطالة المقنعة. وما هو غير عادي هو ظاهرة بلوغ نسبة المتعطلين ممن يحملون الشهادات الجامعية وما يعلوها نحو 51.3 % من إجمالي المتعطلين، وذلك مؤشر على انفصال مخرجات التعليم عن حاجة سوق العمل في القطاعين العام والخاص. وما هو غير عادي هو بلوغ المتعطلين الذين حصلوا على دورات تدريبية نحو 84 % من إجمالي المتعطلين، بينما لا تزيد على 16 % نسبة لمن لم يحصلوا على دورات تدريبية، ذلك يعني أن البطالة ترتفع أعدادها طردياً مع ارتفاع مستويات التعليم ومع ارتفاع عدد الحاصلين على دورات تدريبية، وتلك بالتأكيد خاصية كويتية فريدة.

ولعل الأهم، هي ملاحظاتنا على التقرير، الملاحظة الأولى هي أن رقم المتعطلين الكويتيين لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية في آخر تقرير لها حول السكان والقوى العاملة والصادر في يونيو 2021 يبلغ 36،898 متعطلاً، ما يعني أن نسبة البطالة السافرة بلغت نحو 7.2 %، أو نحو 4 أضعاف أرقام متعطلي الإدارة المركزية للإحصاء، ولا بد من توحيد الرقمين ما دامت المؤسستان تنشران أرقام عن بلد واحد، وهو أمر تعرضنا له مؤخراً حول التباين الحاد في أرقام المؤسستين في أعداد السكان الوافدين. ثاني الملاحظات هي أن التقرير على بساطته، تقرير سنوي، وأرقام البطالة هي الأهم، وفي معظم الدول تنشر بشكل شهري، وهي تقارير معمقة وتفصيلية وزاد رئيسي لراسمي السياسة الاقتصادية. ثالث الملاحظات هي أن ما هو أهم من البطالة السافرة في الوقت الحاضر، تلك البطالة المقنعة، والتي يمكن قياسها بنوع الخدمة وجودتها وتكلفة انتاجها مقارنة بدول أخرى، وأهميتها تكمن في تأكيد فقدان ميزان العمالة لاستدامته حال استمرارها بالارتفاع، ومخاطر إهمالها وخيمة. رابع الملاحظات هي دراسة حالة الانفصال ما بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ذلك مهم لأنه عمل استباقي لاجتناب مخاطر ارتفاع مستويات البطالة بشقيها السافر والمقنع، وقد تعرضنا له في تقرير سابق أيضاً.

3. سوق العقار المحلي – يوليو 2022

تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل –إدارة التسجيل العقاري والتوثيق– (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى تراجع سيولة سوق العقار في يوليو 2022 مقارنة بسيولة يونيو 2022، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 212.8 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بما نسبته 40.8– % عن مستوى سيولة شهر يونيو 2022 البالغة نحو 359.6 مليون دينار كويتي، وكذلك أدنى بما نسبته 43– % مقارنة مع سيولة يوليو 2021، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 373.1 مليون دينار كويتي. وربما يرجع سبب بعض الانخفاض إلى انخفاض عدد أيام العمل في يوليو الفائت إلى 15 يوم بسبب العطل، بينما بلغت 22 يوم لشهر يونيو.

وتوزعت تداولات يوليو 2022 ما بين نحو 208.5 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 4.3 مليون دينار كويتي وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 394 صفقة، توزعت ما بين 383 عقوداً و11 وكالات. وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بـ 158 صفقة وممثلة بنحو 40.1 % من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة حولي بـ 72 صفقة وتمثل نحو 18.3 %، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 18 صفقة ممثلة بنحو 4.6 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 139.6 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 24.9– % مقارنة مع يونيو 2022 عندما بلغت نحو 186 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 65.6 % من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 51.7 % في يونيو، وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 199.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو 2022 أدنى بما نسبته 30.1– % مقارنة بالمعدل. وانخفض عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 297 صفقة مقارنة بـ 477 صفقة في يونيو 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 470.1 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 389.9 ألف دينار كويتي في يونيو 2022، أي بارتفاع بحدود 20.6 %.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 50.4 مليون دينار كويتي بانخفاض بنحو 59.1– % مقارنة بشهر يونيو 2022 حين بلغت نحو 123.4 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 23.7 % مقارنة بما نسبته 34.3 % في يونيو. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال آخر 12 شهراً نحو 81.5 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أدنى بما نسبته 38.1– % مقارنة بمعدل آخر 12 شهراً. وانخفض عدد صفقاته إلى 88 صفقة مقارنة بـ 137 صفقة في يونيو، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 572.9 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 900.5 ألف دينار كويتي في يونيو 2022، أي بانخفاض بحدود 36.4– %.

وتراجعت قيمة تداولات النشاط التجاري الذي بلغت قيمة تداولاته نحو 22.8 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 52.7– % مقارنة مع يونيو 2022 حين بلغت نحو 48.1 مليون دينار كويتي. وتراجعت مساهمته من قيمة التداولات العقارية إلى نحو 10.7 % مقابل 13.4 % ليونيو 2022. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال آخر 12 شهراً نحو 41.7 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أدنى بنحو 45.4– % عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته بـ 9 صفقات مقارنة بـ 30 صفقة لشهر يونيو 2022، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2022 نحو 2.5 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو 2022 والبالغ نحو 1.6 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 57.7 %.

وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2021) نلاحظ أنها حققت تراجعاً من نحو 373.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 212.8 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 43– % كما أسلفنا. وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 56.5– % وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 44.6– %، بينما ارتفعت سيولة النشاط التجاري بنسبة 314.1 %.

4. نتائج البنك التجاري الكويتي – النصف الأول 2022

أعلن البنك التجاري الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 43.9 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.1 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من عام 2021، أي أن البنك سجل ارتفاعاً بنحو 24.8 مليون دينار كويتي أو بنحو 129.9 %. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية بشكل أساسي إلى انخفاض حجم المخصصات وزيادة الاستردادات، وعليه عوضت بشكل جزئي الانخفاض في الربح التشغيلي.

فقد، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.9 %، لتبلغ نحو 65.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 64.1 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام الفائت. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي ربح العملات الأجنبية بنحو 1.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 8.1 %، ليبلغ نحو 20.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 18.7 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات فوائد بنحو 571 ألف دينار كويتي أو بنسبة 1.5 %، وصولاً إلى نحو 39.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 38.7 مليون دينار كويتي. فيما انخفض بند صافي أرباح الاستثمار في أوراق مالية بنحو 682 ألف دينار كويتي أو بنسبة 92.7 %.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة 3.2 مليون دينار كويتي أي بنسبة 16.5 %، وصولاً إلى نحو 22.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 19.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2021، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 34.4 % بعد أن كانت عند نحو 30.1 %. وبلغت جملة المخصصات (شاملاً صافي المعكوس "المحمل" من مخصص انخفاض القيمة ومخصصات أخرى) نحو 3.1– مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 24.8 مليون دينار كويتي، أي انخفضت بنحو 27.9 مليون دينار كويتي مما انعكس إيجابياً على صافي الأرباح كما أسلفنا. وعليه، ارتفع بشدة هامش صافي الربح إلى نحو 84.2 % بعد أن كان نحو 37.8 % خلال الفترة المماثلة من عام 2021.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.324 مليار دينار كويتي بارتفاع بلغت نسبته 0.8 % وقيمته 34.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.290 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2021، وارتفع بنسبة 4.4 % أو بنحو 184.2 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي الموجودات في النصف الأول من عام 2021، حينها بلغ نحو 4.140 مليار دينار كويتي. وسجل أداء محفظة قروض وسلفيات للعملاء ارتفاعاً بلغ قدره 33.3 مليون دينار كويتي ونسبته 1.5 %، ليصل إلى نحو 2.311 مليار دينار كويتي (53.5 % من إجمالي الموجودات) مقابل 2.278 مليار دينار كويتي (53.1 % من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 2.9 % أو ما قيمته 65.8 مليون دينار كويتي عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2021، حين بلغ نحو 2.246 مليار دينار كويتي (54.2 % من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلفيات إلى إجمالي الودائع نحو 87.5 % مقارنة بنحو 83.4 %. وارتفع بند استثمارات في أوراق مالية بنحو 37.6 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6.8 %، وصولاً إلى 588.9 مليون دينار كويتي (13.6 % من إجمالي الموجودات) مقارنة مع 551.3 مليون دينار كويتي (12.9 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2021، وارتفع بنحو 16.5 مليون دينار كويتي وبنسبة 2.9 %، عند المقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة من العام الفائت حين بلغ 572.4 مليون دينار كويتي (13.8 % من إجمالي الموجودات).

5. الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفضت كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 704.4 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 9.2 نقطة ونسبته 1.3 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 81.6 نقطة أي ما يعادل 13.1 % عن إقفال نهاية عام 2021

للكويت أكبر حكومة بالعالم توظف 80 % من العمالة المواطنة وعدد هيئاتها 3 أضعاف وزاراتها بينما إنتاجية القطاع العام في هبوط متصل

كل الدول النفطية لديها خطط لخفض تدريجي أكبر في الاعتماد عليه ونحن نعمل بعكس ذلك الاتجاه

هناك مؤشرات تغيير إيجابية للعهد الجديد لا بد من دعمها كمحاربة "الفرعيات" وإحياء ملفات فساد كبرى وإزالة التعديات على أملاك الدولة

43.9 مليون دينار حققها "التجاري" عن نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي مسجلا ارتفاعا بنسبة 129.9 %

الخطر بارتفاع بطالة الشباب فنحو 76.4 % منهم أعمارهم دون 29 سنة وهذا مؤشر على استمرار عجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة

تراجع سيولة سوق العقار في يوليو 2022 وقيمة تداولات العقود والوكالات بلغت 212.8 مليون دينار

الإدارات الحكومية والهيئات واللجان والمؤسسات المستقلة

1	الإدارة العامة للجمارك	26	الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة
2	الإدارة العامة للطيران المدني	27	الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات
3	الإدارة المركزية للإحصاء	28	الهيئة العامة للبيئة
4	المجلس الأعلى لشؤون المحافظات	29	الهيئة العامة للرياضة
5	المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	30	الهيئة العامة للشباب
6	الجهاز الفني لدراسة المشروعات الثانوية والمتوسطة	31	الهيئة العامة للصناعة
7	الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات	32	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
8	الجهاز المركزي للمناقصات العامة	33	الهيئة العامة للتحكيم بصناعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها
9	الجهاز الوطني للإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم	34	الهيئة العامة للغذاء والتغذية
10	ديوان الأميري	35	الهيئة العامة للقوى العاملة
11	الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة	36	الهيئة العامة للمعلومات المدنية
12	اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية	37	الهيئة العامة لمكافحة الفساد
13	اللجنة العليا للتخطيط الهيكلي والمشروعات الإنشائية الكبرى	38	جهاز الأمن الوطني
14	اللجنة المركزية للإشراف على تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة تأهيل البيئة	39	ديوان الخدمة المدنية
15	اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين	40	لجنة إزالة التعديات على أملاك الدولة والاستثمار غير المرخصة
16	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	41	مجلس الدفاع الأعلى
17	المجلس الأعلى لشؤون الأسرة	42	مركز ابن الهيثم للتدريب أثناء الخدمة
18	المجلس الأعلى للبترول	43	مركز اعتماد مستويات المهارة المهنية
19	المجلس الأعلى للتخصيص	44	مكتب الإنماء الاجتماعي
20	المجلس الأعلى للمرور	45	مكتب الشهيد
21	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	46	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
22	المركز الوطني للتطوير التعليمي	47	مؤسسة الموانئ الكويتية
23	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	48	هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
24	الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي	49	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص
25	الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية	50	جهاز حماية المنافسة